## آفاق

# من حديث الزلزال..

فضل النقيب

□ .. لاحديث للناس إلا عن زلزال سومطرة وما أحدثه من اضرار فادحة وما سيحدثه في قابل الأيام مما يتنبأ به العلماء ويحار فيه الساسة ويستسلم له العامة باعتباره من القضاء والقدر الذي لاراد له ولا محيص منه ولا منجاة لمن تغمره أمواجه العاتية.

ولم يأت من فراغ قول الخبراء أن الزلزال قد بدل الجغرافيا وان ارخبيل سومطرة تحرك عدة أمتار من موقعه الأمر الذي أطلق تلك الأمواج العاتية التي انطلقت شرقا بسرعة طائرة نفاثة وبارتفاعات هائلة جعلت الشواطئ من سومطرة حتى الصومال وكينيا ترتعد من وطأتها وجبروتها ، وقد تم تقدير قوة الزلزال على المقياس النووي بما يساوي مليون قنبلة نووية ذرية .. ولم يشيروا إلى قدرة القنبلة الذرية الواحدة ، ولكن الغالب أن الاحالة هي إلى القنبلة التي دمرت هيروشيما في اليابان نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتي جعلت اليابان المفجوعة تستسلم كارهة وتسلم أمرها ومستقبلها إلى امريكا تفعل بها ما تشاء.

ومهما بلغ الانسان من العلم فإنه يقف عاجزا متحيرا أمام الكثير من الظواهر الطبيعية التي لا يسبر غورها ولا يعرف مداها ومنها الزلازل والبراكين التي تنقض على حين غرة، وقد قبل الكثير عن مراقبة الظواهر الطبيعية للاستدلال على حركتها ، ومع ذلك فإنها دائما تفاجئ المراقبين قبل الغافلين فيقف العلماء حيالها كما يقف الأطفال أمام اضواء النجوم وهم يظنونها دانية القطاف لو ارتفعوا قليلا ومدوا أيديهم إليها ، وذلك مصداق قول الله تعالى (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا).

وهناك من الناس من يتنطعون لتفسير هذه الظواهر من غير علم ولا هدى وبسذاجة لايحسدون عليها ، فكأنهم أوتوا مفاتيح الغيب ، فهم يخيفون الناس باسم الوعظ ، ولم يبق إلا أن يدعوا أنهم هم من اطلق الزلازل واطلقوا البراكين وأجروا الكوارث في العالمين ، وهم لم يتأملوا قول الرسول عليه الصلاة والسلام أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لاتشرقان أو تكسفان لموت أو ولادة أحد ، وقس على ذلك الزلازل والبراكين والبحار التي هي من آيات الله في الكون فهي لا تنفجر أو تثور استجابة لفلان أو علان من الناس وإنما هي محكومة بمنظومة القوانين الكونية التي سنها الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا.

ولو كان الأمر رجما بالغيب لما وجدنا المستضعفين أكثر ضحايا الكوارث لأنهم الأوهى بنيانا والأقل حماية والأقرب إلى مواقع الخطر بما يحرمون منه وما لا يستطيعونه من الحصون المشيدة والقلاع المردة.

ويبدو أحيانا أن الذين يعانون الحياة معاناة ممرورة يجدون بعض ما ينفس عنهم في الحديث عن الكوارث التي ألت بغيرهم ولم يصل إليهم إلا رذاذها ، فكأنهم بذلك يسخرون من عجزهم الانساني وتقاعسهم الوجداني ، واستسلامهم الواعي وغير الواعي ، لم يحيطهم من مآسٍ كونية وانسانية.

وللحظات أو لزمن متطاول يظهرون من اللامبالاة أمام المصائر المحدقة ما يظهرون وينتقصون من انجازات الانسانية المتقدمة التي لاتكل ولا تمل عن اكتشاف قوانين الكون واستخدامها والعمل على منوالها ولو كان ذلك من ضمن العلم القليل الذي أشار إليه المولى بقوله (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا).

ولقد رأينا بأم أعيننا نماذج الزلازل اليابانية التي لاتكاد تسقط مبنى واحد ناهيك عن أن تتحول إلى كوارث قومية بسبب احكام البناء وإرسائه على علم، وذلك من الإبداع الانساني الذي يحبه الله ويعجب به الناس لأنه من علم الله المودع في كتاب الكون والذي لاتجد العشوائية إليه سبيلا ، فالله لا يلعب النرد كما كان يقول نيتشه.

وفي الأخير فإننا لا نسأل الله رد القضاء ولكن نسأله اللطف فيه.

# دور التعليم التقني في تجارب الدول الصناعية

□ .. تأكد أن نظم التعليم العالي فيها اتجهت إلى التعليم التقني بالمساواة مع التعليم الاكاديمي التقليدي، بل إن مؤسسات التعليم التقني فيها أتسع عددها وتنوعت تخصصاتها على أسس متطلبات سوق العمل فيها. من بين تلك الدول ماليزيا وكوريا الجنوبية والصين وربما يجب أن يكون في مقدمتها جمهورية ايرلندا التي يسمى اقتصادها اليوم بالمعجزة الاستثمارية.

د. محمد رياض حمزة

وبالعودة إلى نظم التعليم العالي في الدول النامية أو ذات الاقتصاد المتخلف الذي يعتمد مصادر محدودة العوائد، أو على مصدر واحد، كما في الدول النفطية فإن معظمها تتبنى نظاما تعليميا وتربويا يؤهل الطلبة فيه، إن تم تأهيلهم واعدادهم فعليا ويصير توجههم نحو الوظيفة الكتابية الحكومية ذات الراتب المضمون وإن كان محدودا لا يكاد يكفي تكاليف المعيشة. وإن حالة التشغيل في معظم هذه الدول محددة اذ يتزايد عدد الباحثين عن العمل بتلك النسبة التي يزداد بها السكان سنويا، كما تشيع ما يعرف اقتصاديا بـ "البطالة المقنعة" أي وجود عدد كبير من الموظفين الذين يتقاضون رواتب لا يعملون ولا تحتاج مواقع أعمالهم لذلك العدد من الموظفين، وتشيع مثل هذه الظاهرة عادة في القطاع العام أو مؤسسات الدول النامية. في الدول النامية يلعب التعليم العالي التقليدي دوراً محدودا في التنمية الحقيقية للموارد البشرية. إذ لو قورن خريج مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية وقرينه من الدول المتقدمة لوجد أن المعارف المتخصصة للثاني تفوق الأول اضعافا وأن انتاجية العامل أو الموظف أو في أي موقع انتاجي أو اداري أو خدمي في الدول المصنفة "متقدمة" أو "صناعية" يتقاضى أجراً أقل من الذي يعطيه انتاجه.أي أن معادلة الأجر مقابل الانجاز "الانتاجية" يجب ان تكون في صالح الانتاجية وإلا ليس هناك استثمار أو أرباح أو ديمومة "دينامكية" الأعمال والتجارة والانتاج ككل.

التعليم العالي التقليدي مطلوب ويصار إلى تطويره وتحديث مناهجه في دول العالم المتقدمة صناعيا وعلميا، إلا أنه يتجه نحو الحرفية أو التعليم على أسس تطبيقية.

### أهم التطورات

في كوريا الجنوبية وفي ماليزيا وفي الصين وفي أيرلندا تم ومنذ نصف قرن مضى اعداد نظم للتعليم التقني بالاستفادة من النظم الالمانية والأوروبية بشكل عام. التي أدت إلى ايجاد نظام تعليم عالي تقني مهني أسس على المتطلبات الفعلية لسوق العمل في هذه الدول، ولما كانت هذه الدول قد أدركت ان الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة هي وحدها القادرة على تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات فصارت تؤسس معاهد وكليات تعد وتؤهل القوى العاملة بعد التعليم الاساسي إلى تلك المهن المطلوبة في الصناعة والتجارة والخدمات.

شارك القطاع الخاص بنصيب كبير وان لم يكن اساسيا في وضع البنى الاساسية لنظم التعليم التقني ففي اي صناعة صارت هناك معاهد متخصصة تخرج ما يسمى بالقوى العاملة الماهرة التي تعرف بـ "aicinheceT" الفنيون".

فقد وجدت الدراسات ان هناك لكل عامل "بياقه بيضاء" تخرجه مؤسسات التعليم التقليدي ١٢ إلى ١٨ من الفنيين من ذوي "الياقات" الزرق "العامل ذو الياقة البيضاء هو الموظف المكتبي والعامل ذو الياقة الزرقاء هو المهني الذي يؤدي عمله بذهنه وعضلاته".

واليوم فإن هناك الملايين من الفنيين الذين يصنعون التقدم وتنويع مصادر الدخل لدولهم وان هناك الآلاف فقط وراء المكاتب وهذه الدول التي تخطت مرحلتي التخلف والنمو المحدود وقفزت إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة وتضاعف دخلها القومي وانجزت التشغيل الكامل لقواها العاملة.

يمكن للرئيس الصيني ان يقول اليوم وبأعلى صوته "ليس هناك بيت في العالم يخلو من منتج صيني" وكما سحبت اليابان البساط من تحت أقدام الامريكيين والاوروبيين في مختلف الصناعات، فإن الصين اليوم تسحب البساط من تحت أقدام اليابانيين والامريكيين والاوروبيين في معظم ما ينتج ماديا، وتوفره لكل العالم بأرخص الاسعار وذلك بعمالها المهرة الصينيين الذين أُهلوا وأُعدوا من خلال مؤسسات التعليم التقنيَ – المهنَي.

### الخصوصية الوطنية

لكل دولة نامية واقعها الاجتماعي والسكاني والملامح الخاصة باقتصادها ونظامها الانتاجي إلا أنها جميعا تتشارك بقواسم تكون الاساس الذي ينشأ عنه نظام التشغيل واعداد القوى العاملة فيها، كما لا يمكن وقد ثبت ذلك وبرهن، ان يصار إلى اعتماد نظام تعليمي دون ان يكون قد أسس على دراسات تسبق تطبيقه، فبعد استشراف الواقع "واقع سوق العمل وإحتياجاته" يتم وضع الاهداف الآنية والبعيدة المدى للنظام في اطار خطة الدولة الأوسع والأشمل، ولابد من التذكير بأن البرامج التعليمية التي تنفذها الدول النامية تكون قد اقتطعت من ميزانية الانفاق الاستثماري فإن لم يحسن توظيفها واستغلالها فإن ذلك يعني هدرا للمال العام.

الخلل في النظم التعليمية في الدول النامية مصدرة تطبيق نظم لا تتناسب مع متغيرات الواقع وتبتعد عن متطلبات سوق العمل وينتج عن ذلك تزايد اعداد الخريجين غير المؤهلين فتتفاقم مشكلة الباحثين عن العمل.

يمكن ان تكون هناك حجة قوية تنال من العمل الجاد في النظم التعليمية مصدرها محدودية أو ضعف الاقتصاد الوطني للدولة النامية، بمعنى ان النظام الانتاجي الذي يعتمد اساسا في تشغيل القوى العاملة وقبل ذلك اعدادها "النظام التربوي والتعليمي" على التمويل الحكومي الذي لابد منه، فيكون الواقع التقليدي الذي لا يؤدي إلى التطوير المنشود والتقدم في ميدان الصناعة.

في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين، وجد ان المهن الوسيطة "المهن الفنية – التقنية" تمثل النسبة الاكبر من حاجة سوق العمل فاتجه التعليم فيها إلى التعليم الصناعي – الهندسي "التقني – المهني" من خلال برامج تتناسب مدياتها "مدة الدراسة" مع متطلبات التخصص، فضلا عن برامج التدريب والتعليم التقني المستمرة الذي يهدف إلى تحديث حصيلة القوى العاملة من المعلومات وتعريفها بالمستجدات في التكنولوجيا المتقدمة. كما ان برامج التعليم التقني اتجهت نحو الممارسة العملية في التحصيل إلى جانب نسبة متساوية او أقل من الجانب النظري وحسب متطلبات التخصص.

### أسباب النجاح.. نظم الأجور

لعل أهم اسباب النجاح الذي حققه التعليم التقني وكانت مساهمته اكبر وملموسة في تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية في تلك الدول التي تطورت لتصبح دولاً صناعية متقدمة، الرائدة منها والحديثة انما أدركت أهمية الجانب الاقتصادي – المعاشي فشرعت تضع نظم أجور مغرية للناشئة من القوى العاملة، تجتذب اعدادا أكبر منها للدراسة التقنية ومن ثم لفرصة عمل حرفية تقنية تدر عليها أجرا "راتبا" يكاد يتعدى أجر أقرانهم في التعليم الاكاديمي التقليدي العالي.

بمعنى ان طالب الدراسات التقنية – المهنية يمضي زمنا أقصر للسيطرة على معارف تخصصه وعند تخرجه يتقاضى راتبا يفوق أجر قرينه الذي يواصل دراسته ويتخرج بشهادة أكاديمية أخذت منه سنين أطول.

تؤكد الدراسات الاقتصادية – الاجتماعية ان الذي يدفع خريجي الثانوية العامة في الدول المتقدمة للتوجه نحو تعلّم حرفة تقنية هو الأجر الذي يتقاضاه.

ففي الدول الصناعية يتقاضى العامل الماهر "aicinheceT" في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والانشاءات من ٧–١٠ دولارات في الساعة وفي بريطانيا من ٦–٨ دولارات. وتكاد تكون معظم دول اوروبا الغربية متعادلة في الاجر المدفوع للتقني – الحرفي.

أما في ماليزيا وكوريا الجنوبية فيكاد يصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف ما يدفع للاعمال الكتابية للموظف التقليدي.

اقترنت التجربة في الدول الصناعية، قديمها وحديثها بالمساهمة الفاعلة للقطاع الخاص في تطوير التعليم التقني، ليس فقط، بمعنى تأسيس كليات او معاهد تقنية – حرفية، وإنما بانشاء وحدات تعليمية مرفقة بالشركات الصناعية الكبرى التي دأبت على اعداد وتأهيل القوى العاملة لديها ومتابعة تعليمها وتدريبها في دورات تطول او تقصر حسب متطلبات ما يعد له التقني – المهني الذي لا بد ان يكون قد ضمن فرصة عمله في الشركة التي أهلته للحرفة التقنية التي تعلمها، وبذلك يكون القطاع الخاص قد ضمن الحصول على قوى عاملة مؤهلة مدربة لمصلحته الخاصة، واسهم في تشغيل مواطنين كما قد سبق اسهامه في اعدادهم وتأهيلهم.

وعليه فإن الدول المتقدمة صناعيا قد حققت تطورها بفعل برامج محدثة للتعليم التقني الذي شكل عنصرا مهما في عملية تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية الأشمل.

## وجهة نظر

# أين المشاريع السكنية؟

إبراهيم المعلمي

■ ،، استمعت وقرأت خطاب الأخ رئيس الجمهورية الذي القاه في حفل تكريم الفائزين بجوائز رئيس الجمهورية، وشد انتباهي تركيزه على قضايا الشباب وأهمية توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم العلمية والعملية وتأكيده على ضرورة أن تتبنى الحكومة إقامة المشاريع السكنية وتوزيع أراض زراعية للشباب.

● وتأكد لي أن الأخ الرئيس يدرك جيداً تفاصيل الأوضاع السكنية والسكانية.. ويحس بمعاناة الملايين من أبناء شعبه الذين يتجرعون مرارة التشرد والتشرذم تحت طائلة الإيجارات وضغوط ملاك المساكن والخضوع لمشيئة ومزاج المؤجر في ظل غياب تام لقانون ينظم العلاقة بين مالكي ومستأجري المساكن.

● وإذا كان الأخ رئيس الجمهورية، يتابع كل صغيرة وكبيرة في هذا البلاد.. ويلم بكل القضايا التي تؤرق مواطنيه، ويعمل على معالجتها من منطلق الإحساس بالمواطنة والشعور بالمسؤولية.. فالأحرى بجميع مسؤولي الدولة ومجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية أن يتحملوا مسؤولياتهم إزاء هذه القضية وأن يضعوا الحلول المناسبة للتغلب على هذه المشكلة والتخفيف من وطأتها وهم يعرفون أن معظم موظفي الدولة ينتمون لجيش المستأجرين وأن ثلاثة أرباع مداخيلهم تذهب لإيجارات المساكن، ناهيك عن الآثار النفسية السيئة التي تنعكس على أدائهم الوظيفي وأعبائهم المادية التي تدفع بالبعض للبحث عن مصادر رزق غير مشروعة وما يترتب على كل ذلك من أضرار اقتصادية وإدارية واجتماعية وفساد علني مبرر.

● في كل بلاد العالم تقام مدن سكنية عملاقة، تتبناها الحكومات لوحدها أو بالشراكة مع القطاع الخاص، وهناك أيضاً قوانين صارمة لحماية المؤجر والمستأجر على حد سواء.. ولمنع أي ممارسات غير إنسانية أو تعسف أو ابتزاز.

● فلماذا تغيب مثل هذه القوانين وتختفي المشاريع السكنية التي أثبت بعضها نجاحه في الثمانينات كمدينة الأصبحي والمدينة السكنية بحده وسعوان.. بينما ظهرت الجمعيات السكنية الوهمية ومشاريع الأراضي الجماعية التي تحولت إلى سراب والتهمت أموال المشاركين والأعضاء ابتداء من حتارش الشهيرة ومئات الجمعيات الوهمية التي هي في الأساس مجرد شركات خاصة تستغل ظروف المحتاجين وتوظف أموالهم وتستثمرها في مشاريع أخرى.

almalemi@hotmail.com

# جردة حساب فلسطينية

د.محمد نعمان عمران (●)

● مع نهاية عام وبدء عام جديد جرت العادة أن نتوقف قليلاً لنجري تقييماً لذاتنا (أفراداً، ومجموعات، وأنظمة) .. ونسترجع ذكريات عام مضى، ونستذكر ماتخزّنه ذاكرتنا من أحداث ومحطات هامة ونتصورها بفعل المضارع وليس بفعل الماضي، في محاولة مشروعة لإسقاط أحداث الماضي على الحاضر، وإعادة معايشتها وأحيائها من جديد ليس للغوص في أعماقها بل للاستفادة من نتائجها وآثارها، لندخل عامنا الجديد ونحن متسلحين بتجارب الماضي وخلاصة الواقع.

ونحن العرب (حكاماً ومحكومين) أحوج مانكون لمثل هذه الوقفات وإجراء جردة حساب مع أنفسنا ومع الآخرين ليس حباً بجلد الذات أو هروباً إلى الوراء بل لإعادة حساباتنا وترتيب أولوياتنا بما يخدم أهدافنا وتطلعاتنا وينهي المنغصات والويلات التي حطمت وتحطم آمالنا وطموحاتنا.

والقضية الفلسطينية تعتبر مرآة الذات العربية التي تواجهها صباحاً ومساءً، مهما حاولت هذه الذات أن تتخفى خلف الأقنعة أو تزين نفسها بالأوسمة والنياشين الزائفة والشعارات الطنانة، فإن المرآة لاتخدع ولا تقدر أن تخادع.

وعبثاً حاول العديد الاختفاء من هذه المرآة الفاضحة أو محاولة تضليلها بتغيير قسماته وتعبيراته ولكنه لم ينجح من ثني هذه المرآة من إظهار صورته على حقيقتها وكشف زيفه أمام ذاته وأمام الآخرين.

فهاتوا نتحاكم أمام هذه المرآة لتحكم فينا.. فمرآة الذات الفلسطينية تعكس لنا حالة الشعب الفلسطيني الصامد على أرضه، القابض على جمر المعاناة وهو يدخل عامة الخامس من عمر انتفاضته المجيدة في تصديه البطولي للعربدة الاسرائيلية وجرائم ومجازر أكبر ترسانة عسكرية مسلحة في المنطقة مدعومة من أقوى دولة في العالم.

والمشهد الفلسطيني الماثل أمامنا يقطر دماً على رحيل ياسر عرفات الشهيد والشاهد، جبل المحامل، رمز النضال الفلسطيني الذي أوصل شعبه لأبواب التحرير ووافته المنية قبل أفول شبح الاحتلال وكنسه عن أعناق الفلسطينيين، وهو بذلك يخطو خطى سيدنا موسى عليه السلام الذي أوصل شعبه للحدود لم يدخلها، حينما خاطبهم قائلاً: «أدخلوها بسلام آمنين».

ولكن شعب فلسطين لم يقولوا لياسر عرفات: «اذهب أنت وربك فقاتل إنا هاهنا قاعدون»، بل حملوه على الأكف وبادلوه الحب بالحب والصمود بالصمود.

وتجاوز أبناء فلسطين مرحلة رحيل القائد والرمز، وانتقال السلطات بكل سلاسة وحضارة وأفشلوا رهانات المتصيدين والمراهنين على ضعف تماسك المجتمع الفلسطيني ومؤسساته التي أرهقتها وحطمتها جرائم وممارسات الاحتلال وقطعان مستوطنيه.

فالصورة الفلسطينية التي نراها أمامنا في مرآة الحق تؤكد لنا وللعالم أجمع بأنهم شعب جدير بالاحترام، قادر على استكمال المسيرة وإدارة الصراع وابتداع أفضل السبل وأكثرها نجاعة لتحقيق أهدافهم بالحرية والاستقلال من خلال تمسكهم بحق المقاومة وانحيازهم لخيار الانتفاضة الشعبية كتعبير واضح وطبيعي عن رفضهم للاحتلال وممارساته الاجرامية، وسحب بساط الذرائع ومبررات استمرار الاحتلال من خلال موافقتهم غير المشروطة على جميع القرارات الدولية ذات العلاقة، بل ومطالبتهم بإلزام وإرغام المحتل الاسرائيلي لتنفيذ هذه القرارات.

هذه الادارة الناجحة لعملية الصراع والصمود الأسطوري والانحياز المطلق لمظلة الشرعية الدولية حقق أكله لصالح الحق الفلسطيني، بصدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية في ٢٠٠٤/٧/٩م الذي طالب بهدم الجدار ومحو آثاره، وهو ذات السبب الذي أرغم شارون وأركان حكومته لطرح مشروع فلك الارتباط والانسحاب أحادي الجانب وتفكيك بعض المستوطنات وإزالتها عن الوجود، وهو اعتراف واضح بالهزيمة من جهابذة الفكر الصهيوني وقادة القتل الاسرائيلي، وتأكيد سقوط وتآكل الفلسفة الصهيونية ونظرياتهم القائمة على استسلام وإبادة أصحاب الأرض والحق الشرعيين، وهو انسحاب دون قيد أو شرط وهو هزيمة عسكرية قبل أن تكون سياسة لقوة الغطرسة الاسرائيلية، وهو إنهاء للاحتلال وطرداً واستسلاماً وخروجه مهزوماً ذليلاً وذيله بين رجليه دون أي مقابل.

وبالتأكيد فإن عسكرة الانتفاضة وأنهار الدم وقرابين الشهداء ليست وحدها الطريق للتحرير وطرد المحتل الغاصب، فتعزيز الصمود الفلسطيني المقاوم والهجوم السياسي الدولي المتسلح ببرنامج الحق الفلسطيني والمحافظ على ثوابته الوطنية هو الذي يحقق الانتصارات.

والمرآة الفلسطينية تعكس لنا العديد من صور ومحطات عديدة لانريد التوقف طويلاً أمامها ومنها عتب الفلسطينيين على بعض أشقائهم العرب الذين تهربوا من دفع ضريبة الدعم والإسناد واختلقوا الذرائع والمبررات للتنصل من واجبهم القومي والديني تجاه دعم إخوانهم الفلسطينيين.

بل أكثر من ذلك عندما أغفلوا واجب الكرامة والضيافة العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وزادوا من عذاباتهم وآلامهم بحجة مقاومة التوطين والحفاظ على حق العودة، متناسين الحقيقة الراسخة في عقول وقلوب كل الفلسطينيين أن لابديل عن أرض كنعان سوى جنة الخلد.

وهكذا فصورة الذات الفلسطينية في مرآتها ناصعة البياض متمردة على الصمود «وغير آيلة للسقوط»، «وللحديث بقية مادمنا نتأمل في المرآة».

وكل عام وأنتم بخير..

(●) عضو الهيئة الادارية – جمعية كنعان لفلسطين..

# الرئيس .. التواصل من أجل تطوير القضاء

عبدالله البحري

● إن اهتمام ورعاية القيادة السياسية الحكيمة ممثلة في باني النهضة المباركة وراعي التنمية الشاملة فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح بمجال القضاء ومتابعة إصلاحاته بكافة الجوانب الادارية والفنية لاسيما من حيث التطوير والأداء المتميز لهذه السلطة القضائية وعبر مايقوم به فخامته من تواصل مع معظم رجالاته المعروفين بانتمائهم للجهاز القضائي وذلك من خلال اجتماعه بهم وتحديداً بالمجلس الأعلى للقضاء المعني بتقييم ومراجعة الأعمال التي يؤديها القضاة المعينون في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف المنتشرة في عموم البلاد، ولعل مثل هذه المتابعات التقييمية والمباشرة من قبل القيادة العليا لمعظم شئون القضايا المتعلقة بالمواطنين باعتبار أن تتابع تلك الاجتماعات والجلسات التي دوماً مايرأسها فخامة الأخ الرئيس بين فترة وأخرى دليل على حرصه شخصياً بجعل الجهاز القضائي في بلادنا من أبرز الأجهزة الناجحة وذات الأنموذجية لاسيما عندما أصبح جميع منتسبي هذه السلطة مؤهلين وذوي كفاءات وخبرات في هذا المجال، وبالذات بعد أن نالوا كافة الحقوق التي منحها إياهم رمز الأمة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

لقد شاهدنا علناً وخلال الفترة الأخيرة– وأقصد بها– اجتماع الأخ الرئيس بالمجلس الأعلى للقضاء في شهر رمضان وما بعدها والتي كان آخرها قبل أيام ماهي إلا دليل على الاشراف المباشر والمتابعة التقييمية لكافة الإيجابيات وما بقي من شوائب أو سلبيات داخل هذه السلطة القضائية الهامة، وبالفعل فقد كان للنتائج الأخيرة وبعض القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء أكثر من خطوة إيجابية على طريق تحديث وتطوير مجمل الآليات التي من شأنها إنجاح وديمومة العدل والقضاء في بلادنا الحبيبة..

والله موفق الجميع لما فيه خير الأمة وتوفيقها.